

Distr.: General
15 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والثلاثون

١٨ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والستون

١٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأحوال المرأة،
ومسائل برنامجية

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على
العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طي هذه المذكرة إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان
تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني
للدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي أعد امتثالاً لقرار الجمعية العامة
.١٦٦/٥٠



أولا - لمحة عامة

١ - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة هو آلية عالمية متعددة الأطراف لتقديم المنح توفر الدعم اللازم للجهود الرامية إلى منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وقد أنشأت الجمعية العامة الصندوق في عام ١٩٩٦ في قرارها ١٦٦/٥٠، وتتولى إدارته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال الدعم المؤسسي القوي الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكاتبها الإقليمية والمتعددة البلدان والقطرية، وبالعامل عن كتب مع بقية منظومة الأمم المتحدة عن طريق لجنة الصندوق الاستئماني الاستشارية للبرنامج المشتركة بين الوكالات^(١)، يؤدي الصندوق دورا حيويا في دفع عجلة الجهود الجماعية الرامية إلى منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

٢ - ويبين هذا التقرير، الذي أعد لتقديمه إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الثانية والستين، وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والثلاثين، تأثير الصندوق الاستئماني وإنجازاته في عام ٢٠١٧.

٣ - ويقوم الصندوق الاستئماني بجمع وتوزيع الأموال لدعم البرامج المتعددة السنوات لمواجهة ومنع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه في نهاية المطاف، وذلك في ثلاثة مجالات ذات أولوية: تحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية المأمونة الكافية المتعددة القطاعات؛ وتعزيز تنفيذ التشريعات والسياسات وخطط العمل الوطنية ونظم المساءلة؛ وتشجيع منع العنف ضد النساء والفتيات. ويقوم بذلك من خلال توجهاته الاستراتيجية الثلاثة، وهي: دعم النهج القائمة على النتائج لمنع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه؛ وحفز التعلم من خلال الأدلة العالمية المستمدة من الجهات الحاصلة على المنح؛ واستثمار ولايته الفريدة وقدرته على الحشد للدعوة من أجل التمويل المستدام وتعزيز هذا التمويل.

٤ - ولا يزال إبراز أهمية التدابير الفعالة لمنع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات من أجل تأمين استمرار وزيادة التمويل أمرا في صميم جهود الصندوق الاستئماني. قد ازدادت قائمة الجهات المانحة للصندوق الاستئماني تنوعا على مر السنين، ومع أن جهود مكافحة أسباب العنف ضد المرأة ومعالجة آثاره لا تزال تعاني نقصا شديدا في التمويل، فقد جلب الصندوق الاستئماني المزيد من الاهتمام إلى الحاجة إلى الموارد والتأثير الهائل والمستمر الذي يمكن للجهات المتلقية للمنح أن تحدثه في حياة النساء والفتيات، اعتمادا على استثمارات متواضعة نسبيا في كثير من الأحيان.

٥ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت حكومات أستراليا وإسرائيل وأيرلندا وتربنيداد وتوباغو وسويسرا وليختنشتاين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية قد قدمت مساهمات في دورة تقديم المنح الحادية والعشرين للصندوق

(١) في عام ٢٠١٧، شمل أعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج على المستوى العالمي ما يلي: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الصحة العالمية. وكان خبراء آخرون على الصعيد العالمي، من بينهم ممثلون من مركز القيادة العالمية النسائية، ومنظمة المساواة الآن، ومبادرة البحوث المتعلقة بالعنف الجنسي، يشاركون أيضا بنشاط في عملية تقديم المنح.

الاستئماني. وجرى تلقي دعم أيضا من اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٦ - وفي عام ٢٠١٧، أدار الصندوق الاستئماني ١٢٠ مشروعاً تهدف إلى منع ومعالجة العنف ضد النساء والفتيات في ٨٠ بلداً وإقليماً^(٢). وكان ما لا يقل عن ٨٣٠ ٣٤٠ من النساء والفتيات قد استفدن مباشرة من الخدمات المقدمة إلى المضرورات من العنف، ومن أنشطة التمكين والحماية من العنف خلال السنة، وكان من بينهم ٩٥٠ ٤٥٠ من المضرورات من العنف. وجرى من خلال مشاريع مدعومة أثناء السنة الوصول إلى ما مجموعه ١٥٥ ٣٦٢ ٦ شخصاً، منهم رجال وصبية ومسؤولون حكوميون فضلاً عن الجمهور العام. وفي عام ٢٠١٧، سعى الصندوق الاستئماني بصفة خاصة للوصول إلى النساء والفتيات من المجتمعات المحلية والفئات المهمشة التي تنقصها الخدمات والتي تواجه تحديات خاصة بسبب التمييز أو الفقر أو العزلة في البيئات الريفية أو النائية. وكان من بين المستفيدين المباشرين، على سبيل المثال، ما لا يقل عن ٥٥٠ ٣٧ من النساء والفتيات ذوات الإعاقة، و ٦٤٠ ١٠ من المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية و ٨٨٠ ٨ من نساء الشعوب الأصلية. وأظهر تحليل لمشاريع الصندوق الاستئماني أن تكلفة الوصول إلى المستفيدين في عام ٢٠١٧ كانت ٢,٧ دولار لكل مستفيد، حسب الشكل الذي يعرض بيانات عام ٢٠١٦، وهو ما يدل على التأثير الكبير الذي ينتج عن استثمارات تكون صغيرة في كثير من الأحيان.

ثانياً - مقدمة

٧ - أنجزت الحركة العالمية من أجل حقوق الإنسان وتمكين المرأة الكثير في العقود الأخيرة. ومع ذلك، فإن العنف ضد النساء والفتيات لا يزال منتشرًا ومستمرًا ومدمرًا. وهو أمر معترف به باعتباره عقبة رئيسية أمام أعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات وأمام تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتبلغ نسبة النساء اللاتي تعرضن لعنف بدني و/أو جنسي على يد رفيق حميم ٧٠ في المائة على مستوى العالم^(٣). وتعرض ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون فتاة وامرأة ما زلن على قيد الحياة اليوم لشكل من أشكال تشويه/بتر الأعضاء التناسلية في البلدان الثلاثين التي تجري فيها هذه الممارسة بصورة أكثر انتشاراً؛ وفي أغلبية الحالات، كان هذا البتر يحدث لفتيات دون سن الخامسة^(٤). ويزيد عدد النساء

(٢) إثيوبيا، وأذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وبنابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبوركينا فاسو، وبيرو، وبيلاروس، وتايلاند، وتركيا، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسلفادور، والسودان، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وغامبيا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وفيجي، وفييت نام، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، ومنغوليا، وموريتانيا، وميانمار، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس، ودولة فلسطين.

(٣) World Health Organization, London School of Hygiene and Tropical Medicine and South African Medical Research Council, *Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence* (Geneva, World Health Organization, 2013).

(٤) United Nations Children's Fund, *Female genital mutilation/cutting: a global concern* (New York, 2016) (٤)

البقيات اليوم على قيد الحياة ممن تزوجن وهن دون سن الثامنة عشرة على ٧٥٠ مليون امرأة ويبلغ عدد اللائي تزوجن قبل سن الخامسة عشرة نحو ٢٥٠ مليون امرأة^(٥). ويؤكد حجم العنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات على الحاجة الملحة لتوفير موارد مناسبة لاتخاذ تدابير فعالة من أجل القضاء عليه.

٨ - وقد سلطت الضوء على الطابع المترسخ للعنف الجنساني الذي يمس جميع الأجيال والقوميات والطوائف حالات بارزة لانتشار التحرش الجنسي والعنف الجنسي جرى الكشف عنها، أولاً في صناعة الترفيه ثم امتدت بسرعة لتشمل طائفة من القطاعات المتنوعة. وقد أصبح التركيز الأولي على الناس في أعين الجمهور ظاهرة عالمية حقاً لأن الناس استمدوا الشجاعة من بعضهم البعض وأفصحوا عن تجاربهم. وركزت المناقشة تركيزاً متزايداً على الواقع اليومي المستشري والثابت، المتمثل في وجود تسلسل ممتد من العنف تواجهه الكثير من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وقد نشر أكثر من مليون شخص تغريدات على موقع تويتر الشبكي باستخدام الوسم #MeToo ناشرين قصصاً شخصية للتحرش الجنسي أو الاعتداء الجنسي، بما يمثل عملاً من أعمال التضامن في الواقع الافتراضي. وأتاح هذا الاحتجاج الإلكتروني صوتاً مسموعاً لكشف الأعمال التي عادة ما يكتنفها الصمت ويجعلها العرف أمراً لا ضرر فيه، مما كشف شبكة التخويف التي تحمي مرتكبي الانتهاكات وعزى ميزة الإفلات من العقاب القاسية. وكان ذلك من بين العديد من مظاهر التعبير عن الحراك النسائي في عام ٢٠١٧، التي بعثت في سياقات متباينة وبلغات مختلفة برسالة مؤداها أن التحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، سواء في العمل في المنزل أو في الأماكن العامة، هو أمر غير مقبول ويتعين عدم تجاهله، وأن كل فرد يجب أن يفعل شيئاً في هذا الصدد، دون إبطاء. وفي هذا السياق فإن الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني في مختلف أنحاء العالم تواصل العمل يومياً للتصدي للإفلات من العقاب، وتمكين الضحايا ومواصلة تغيير المواقف من أجل منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

٩ - وفي عام ٢٠١٦، بلغ مجموع التمويل المطلوب استجابة لدعوة الصندوق الاستئماني إلى تقديم المقترحات أكثر من ٦٧٧ مليون دولار، بما يدل على وجود ثروة من مشاريع المجتمع المدني الابتكارية والمؤدية إلى التحول التي يمكن أن يكون لها أثر فعلي على العنف القائم على نوع الجنس في العديد من السياقات المختلفة في جميع أنحاء العالم. وبالتالي يتمثل أحد التحديات الرئيسية أمام الصندوق الاستئماني في إيجاد سبل للتمكين من ترجمة هذا الزخم إلى مشاريع تدعم التغيير المستدام.

ألف - بناء الاستدامة

١٠ - من أصل ٢١ منحة صغيرة جرى تخصيصها في الدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة (٢٠١٤ و ٢٠١٥، على التوالي)، حُصصت ١٤ منحة (ثلثا العدد) لمنظمات عرّفت نفسها بأنها منظمات نسائية غير حكومية. ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بالدورات السابقة، ويُظهر أن بدء العمل بآلية المنح الصغيرة قد حسّن من وصول الصندوق الاستئماني إلى المنظمات المعنية بحقوق المرأة. واعتباراً من الدعوة العشرين إلى تقديم مقترحات (٢٠١٦)، صقل الصندوق الاستئماني نهجه للتواصل بالنص صراحة على أي نوع من المنظمات تُعطى لها الأولوية وما هي المعايير التي ستُطبق؛ وتشمل هذه المعايير حجم

(٥) United Nations Children's Fund, *Ending child marriage: progress and prospects* (New York, 2014)

المنظمات، وما إذا كانت بقيادة نسائية، ومستوى خبرتها الفنية فيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس وسجلها في تنفيذ المشاريع الميدانية في مجال إنهاء العنف ضد المرأة.

١١ - وكان من نتائج الانخفاض غير المسبوق في التمويل المخصص للمبادرات الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة والتصدي له، الذي لا يتجاوز ٢ في المائة من مجموع التبرعات المخصصة لتمويل حقوق الإنسان^(٦)، الضعف النسبي في تطور القدرات الإدارية وقدرات الحوكمة لدى المنظمات التي تعنى بهذه المسائل، ولا سيما الأصغر حجما منها. وبالتالي فإن الصندوق الاستئماني يعطي الأولوية لبناء القدرات للمنظمات الصغيرة، مع التركيز بشكل خاص على المنظمات النسائية الصغيرة.

١٢ - ويقر الصندوق الاستئماني بالحاجة إلى أن تكفل المنظمات النسائية الصغيرة استدامة وظائفها التنظيمية الأساسية بحيث تتمكن من تحديد أولوياتها لدى إنجاز مهمتها. ويلبي الصندوق الاستئماني هذه الحاجة من خلال إدراج بند في الميزانية، لأول مرة، من أجل تقديم تمويل أساسي لنسبة أقصاها ٧ في المائة من تكاليف الأنشطة المباشرة للمنظمات النسائية الصغيرة. ويشكل هذا التمويل الأساسي إضافة إلى نسبة الـ ٧ في المائة التي يمكن لجميع المنظمات حاليا أن تطلبها من أجل تغطية التكاليف غير المباشرة وهو تمويل منفصل عن تلك النسبة.

١٣ - ويتمثل أحد مقاييس النجاح والاستدامة في مدى نجاح الجهات المتلقية للمنح في الحصول على تمويل جديد وإضافي، بخلاف المشروع الذي يدعمه الصندوق الاستئماني. وفي عام ٢٠١٧، تمكنت ٦ من أصل ٩ جهات متلقية للمنح الصغيرة ممن طلبت توصيات، من تعبئة أموال إضافية من جهات مانحة أخرى. وكان من بينها منظمة ألافيا، وهي منظمة صغيرة بقيادة نسائية في توغو، تعمل من أجل القضاء على الممارسات التقليدية الضارة المرتبطة بالزمنل والتي تزيد من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلى الرغم من أن قانونا صدر في عام ٢٠١٢ يمنح الأرامل الحق في رفض هذه الممارسات، فإنها لا تزال منتشرة على نطاق واسع، ولا سيما في المناطق الريفية. ومنذ أن تلقت منظمة ألافيا منحة من الصندوق الاستئماني، فقد مضت للحصول على ٢٥٠٠٠ دولار من صندوق تنمية المرأة الأفريقية من أجل تشجيع المناقشة بين قادة طائفة إيوي بغية استكشاف إمكانيات القضاء على هذه الممارسات. وحصلت منظمة ألافيا أيضا على شريحة ثانية من التمويل بلغ مجموعها ٣٠٦ ٢٤ دولارا، من وزارة خارجية الولايات المتحدة من خلال صندوق الابتكار عبر إسهام الخريجين لديها. ويركز هذا المشروع على القضاء على الممارسات الضارة المرتبطة بالزمنل في مجتمعات أنيهو في جنوب شرق البلد.

١٤ - وهناك جهة أخرى متلقية للمنح تمكنت من تأمين المزيد من التمويل، وهي مبادرة العدالة للمرأة، وهي المنظمة الوحيدة في غواتيمالا التي تعمل على منع العنف الجنساني وتحديدًا في مجتمعات الشعوب الأصلية في المناطق الريفية. وقد أدت منحة صغيرة من الصندوق الاستئماني إلى تمكين المنظمة من المساعدة في التغلب على العقبات الرئيسية التي تواجهها نساء المايا في اللجوء إلى العدالة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، مُنحت مبادرة العدالة للمرأة منحة من منظمة Hivos، وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، مُنحت المبادرة منحة مدتها

(٦) خلاص تقرير صادر عن المركز المعني بالمؤسسات (Foundation Center) بشأن تبرعات المؤسسات الخاصة من أجل حقوق الإنسان على الصعيد العالمي إلى أن ٢٣ في المائة من التبرعات مخصصة للمنظمات التي تعمل من أجل النهوض بحقوق المرأة، منها ٩ في المائة مخصصة للمبادرات الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة. The Foundation Center, "Accelerating change for women and girls: the role of women's funds" (New York, 2009).

سنة واحدة قدرها ٤٥ ٠٠٠ دولار من منظمة الطعام للنساء (Dining for Women)، وهي جهة تبرع عمالية. وستدعم هاتان المنحتان عددا من الأنشطة التي بدأتها المبادرة بدعم من الصندوق الاستئماني.

١٥ - وكثيرا ما تؤدي المنظمات الصغيرة دورا حاسما في تمكين المرأة من المطالبة بتطبيق القواعد القائمة. فعلى سبيل المثال، تقوم منظمة "المساواة" (Equality) المستفيدة من المنح بتنفيذ مشروع لتعزيز العدالة لمن تعرضن للعنف الجنساني في الصين. وينصب تركيزها بوجه خاص على تمكين النساء والفتيات اللائي مورس ضدهن العنف في المجتمعات المهمشة والناقصة الخدمات، مثل المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من أجل الدفاع عن حقوقهن والحصول على المساعدة القانونية والخدمات الاجتماعية. وأدرجت لائحتان تنفيذيتان جديدتان للقانون الوطني المتعلق بالعنف العائلي الذي تم سنّه خلال عام ٢٠١٧ في مقاطعة يونان، منظورات مباشرة من خبراء المشاريع. وتتطلب اللائحة الأولى من الشرطة تحديد الحالات التي تنطوي على خطر كبير لوقوع عنف عائلي، ومن ثم تحسين تعبئة الموارد لصالح المضرورات من العنف. وتتعلق اللائحة الثانية بتعزيز آلية أمر الحماية في القانون الجديد المتعلق بمكافحة العنف العائلي. وبالإضافة إلى ذلك، اتصلت منظمة "المساواة" وشركاؤها بأكثر من ٥٠ من ضحايا العنف العائلي للبدء في جمع البيانات بغية إجراء دراسات تجريبية مستقبلية ستستخدم كأدوات للدعوة. وقامت منظمة "المساواة" أيضا وشريكها في التنفيذ بتدريب ٨٢ موظفا حكوميا بهدف تحسين فهمهم للعنف العائلي والسبل القانونية والشرطية الملائمة للتصدي له. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة "المساواة"، في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، خدمات لما عدده ٦١ شخصا، أي بزيادة عن العام السابق.

١٦ - وفي صربيا، نفذت منظمة "أسترا" (Astra) المستفيدة من المنح، والتي تعمل مع مؤسسة تابعة للدولة هي مركز حماية ضحايا الاتجار بالبشر، مشروعا لوضع إجراءات الإحالة لضحايا الاتجار، وكثير منهم دون السن القانونية ومن أقلية الروما. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، تلقت منظمة "أسترا" ٢ ١٠٦ مكالمات، تتعلق نسبة ٧٥ في المائة منها بالاتجار. وتحققت هذه المنظمة من وقوع خمس ضحايا جدد للاتجار بالبشر ومن تعرض ١٥ شخصا بشدة لخطر الاتجار أو شكل آخر من أشكال العنف، بينما واصلت دعم الضحايا الذين تم تحديدهم في السنوات السابقة. وخلال عام ٢٠١٧، تم تقديم أكثر من ١١٠ تدخلات مساعدة مختلفة لعملاء منظمة "أسترا"، بما في ذلك مساعدة ٣٠ شخصا معرضين لخطر الوقوع ضحايا للاتجار وتقديم الدعم لهم خلال فترة التعافي. وذكر جميع المستفيدين تقريبا أن أكبر تغيير شهدوه من حيث عمل منظمة "أسترا" هو شعورهم بأمان أكبر كثيرا لأنهم يعرفون أنهم ليسوا وحيدين ويحصلون على الدعم عندما يكونون في أمس الحاجة إليه. ونظمت منظمة "أسترا" أيضا تدريبا لمراكز الرعاية الاجتماعية؛ وشارك ٢٤ مهنيًا من ١٢ مركزا في دورة تدريبية معتمدة مدتها يومان بعنوان "تقديم الدعم لضحايا الاتجار بالبشر في نظام الحماية الاجتماعية - تحديد الدعم وتقييمه والتخطيط له". ولم يكن لدى معظم المشاركين أي معرفة مسبقة بالاتجار بالبشر. وفي الفترة التي تلت التدريب، أجرى استشاريو منظمة "أسترا" ٤٨ اتصالا مع مراكز الرعاية الاجتماعية فيما يتعلق بالضحايا المحتملين للاتجار بالبشر.

١٧ - وسعى مشروع نفذته منظمة النساء العاملات (Casa da Mulher Trabalhadora) في البرازيل إلى إذكاء الوعي لدى الفئات الشابة المهمشة في ريو دي جانيرو بشأن التعرف على العنف، بما في ذلك العنف المتصل بالتكنولوجيا وكيفية التصدي له. وبعد ثلاثة أشهر من التدريب الذي جرى في آذار/مارس

ونيسان/أبريل ٢٠١٧، اضطلعت نسبة ٩٤,٤ في المائة من الشابات اللاتي شاركن، بتنفيذ بعض أشكال النشاط في منطقتهم. وكانت أكثر الأنشطة شيوعاً هي المشاركة في حلقة عمل، إما مع نساء أخريات أو في مجموعات مختلطة (٥٥,٦ في المائة)؛ وتوزيع مواد تتصل بحقوق المرأة (٥٠ في المائة)؛ وإجراء محادثات مع العائلة أو الأصدقاء بشأن هذه المسألة (٨٣,٣ في المائة). وتمكن المشروع، من خلال نهجه القائم على "التضاعف"، من الوصول إلى ٩٦٩ ٢ امرأة وفتاة في المدارس وفي الأماكن العامة. وخلصت التقييمات التي أجريت لـ ٧٦ مشاركاً إلى أن ٨٦ في المائة رأوا أن النشاط قد زاد من فهمهم للعنف ضد المرأة وأن ٥٦ في المائة كانوا مهتمين باتخاذ المزيد من الإجراءات.

باء - الاستجابة للأزمات الإنسانية

١٨ - منح الصندوق الاستئماني، في دورته التمويلية العشرين، مبلغاً قدره ٢,٥ مليون دولار من خلال نافذة تمويل أنشئت حديثاً لخمس منظمات تعمل على منع العنف ضد النساء والفتيات اللاجئات والمشرديات داخلياً وإخترته. وأجّلت المنظمتان المستفيدتان من المنح والعاملتان في إطار النافذة الإنسانية في الأردن مواعيد بدء مشاريعهما، في انتظار الحصول على الموافقات ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، أبلغت منظمتان من بين المنظمات الثلاث المستفيدة من المنح العاملة في العراق، وهما مؤسسة الحرية لليزيديين ومنظمة "أسودا" لمكافحة العنف ضد المرأة، عن التحديات الناجمة عن النزاع في المنطقة. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه إبقاء الموظفين في منطقة المشروع غير المستقرة بصورة متزايدة وانتقال المستفيدين المحليين إلى مناطق أكثر أمناً، فقد أحرزت المشاريع تقدماً قبل نشوب النزاع.

١٩ - وخلال الأشهر الستة الأولى من المشروع، سجلت مؤسسة الحرية لليزيديين العاملة في دهوك ٢٨٨ امرأة وفتاة لحضور الجلسات التي تعقدتها لعلاج الصدمات ورعاية الصحة النفسية. ويُقدر أن المشروع أفاد ٨٠٠ شخص آخر من الطائفة اليزيدية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. كما قام المشروع بتدريب ثلاثة متطوعين كمهنيين مساعدين في الإسعافات الأولية النفسية، بهدف ضمان الاستمرارية بعد انتهاء المشروع المدعوم من الصندوق الاستئماني. وأفادت النساء المشاركات بأنهن استخدمن المهارات والرؤى التي اكتسبتهن لمساعدة أقاربهن في المنازل اللواتي لم يتمكنن حتى ذلك الوقت من حضور الدورات.

٢٠ - وخلال نفس الفترة، بدأ تنفيذ مشروع ثانٍ في السليمانية ودهوك وأربيل، حيث قامت منظمة "أسودا" لمكافحة العنف ضد المرأة بتعيين ٦ باحثات وتدريبهن على جمع الأدلة ورصد العنف الجنسي والجنساني الذي تعاني منه اللاجئات السوريات. وجرى بعد هذه المرحلة مشاورات مع مديري المخيمات ومقدمي الخدمات والسلطات المحلية بشأن تعزيز آليات الاستجابة للاجئين السوريين وحلقات العمل المخصصة للتوعية المجتمعية والدعم القانوني والنفسي الاجتماعي للفتيات اللاجئات المعرضات للعنف الجنسي والجنساني.

٢١ - وسجلت المنظمة الثالثة المستفيدة من المنح في العراق، وهي المنظمة الدولية للنساء المتأزرات، ٦٠٠ امرأة وفتاة في برامج التدريب لأغراض التمكين الاجتماعي والاقتصادي خلال الأشهر الستة الأولى من تنفيذها في أربيل والسليمانية. وقد تلقت ثلاثون امرأة حتى الآن خدمات اجتماعية وقانونية من خلال المنظمة المحلية الشريكة، وارفين. وتواصلت المنظمة الدولية للنساء المتأزرات توفير التدريب

والتوجيه لمنظمة وارفين من أجل تعزيز قدراتها التنظيمية والتقنية على توفير خدمات الحماية من العنف الجنساني.

جيم - تلبية احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة

٢٢ - أتاحت الدعوة إلى تقديم مقترحات في عام ٢٠١٧ فرصة لجمع ما لا يقل عن مليون دولار لتمويل المشاريع المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، اعترافاً بأنهن، في الوقت الذي يتعرضن فيه للعديد من أشكال العنف نفسها التي تتعرض لها جميع النساء والفتيات، يواجهن أيضاً مخاطر خاصة. فالنساء والفتيات ذوات الإعاقة يزدن عن عموم النساء والفتيات بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً في التعرض لخطر الاغتصاب وبمقدار الضعفين في خطر التعرض للعنف العائلي وغيره من أشكال العنف الجنساني. ومن المرجح أيضاً أن يزدن عن النساء الأخريات في طول مدة التعرض للإساءات وفي جسامه الإصابات المصاحبة لها، وأن يواجهن عقبات من نوع خاص في اللجوء إلى القضاء والتعويض عن العنف الذي تعرضن له^(٧).

٢٣ - ومن بين المشاريع التي دُعمت بالفعل وتركز على النساء والفتيات ذوات الإعاقة مشروع نفذته في زمبابوي صندوق ليونارد شيشاير الاستئماني للمعوقين. ويوفر مشروع اللجوء إلى القضاء الذي بدأ في عام ٢٠١٥، خدمات متخصصة للفتيات والنساء ذوات الإعاقة، تشمل الدعم اللوجستي وفصول لغة الإشارة من أجل تيسير الوصول إلى وحدات الشرطة والمحاكم. وقدم المشروع حتى الآن الدعم إلى ٦٩٦ امرأة وفتاة من ذوات الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد من المشروع ٢٩٣ ضابط شرطة و ٢٠٣ مسؤولين في المحاكم و ٨١ ممثلاً لمنظمات نسائية رئيسية. واستفاد من المعلومات والأنشطة الوقائية الأخرى على مستوى المجتمع المحلي ما يقرب من ٣٠٠ امرأة وفتاة من ذوات الإعاقة، بمن فيهن مقدمو الرعاية، و ٢٩٠ من قادة المجتمع المحلي.

٢٤ - وتؤكد تعليقات النساء والفتيات ومقدمي الرعاية وأصحاب المصلحة أن المشروع قد مكن إلى حد كبير النساء والفتيات ذوات الإعاقة اللاتي يستخدمن المعارف والمعلومات المكتسبة للإبلاغ عن أعمال العنف ضد النساء والفتيات في مجتمعاتهن المحلية. ويوفر النهج القائم على المجتمع المحلي مساحات آمنة للفتيات والنساء ذوات الإعاقة للحصول على معلومات عن العنف ضد المرأة وللمناقشة التحديات والحلول. ومن خلال الدعوة والحوارات الوطنية بشأن لجوء الفتيات والنساء ذوات الإعاقة إلى القضاء، ساهم المشروع أيضاً في الاعتراف الصريح بحقوقهن في السياسة الجنسانية الوطنية الجديدة. وسهل المشروع أيضاً عرض السياسة العامة في أشكال ميسرة، مثل طريقة بريل.

٢٥ - وتنفذ مبادرة حقوق ذوي الإعاقة العقلية مشروعاً في صربيا للتصدي للعنف ضد النساء ذوات الإعاقة في مراكز الاحتجاز. وقد ساعد على إذكاء الوعي بهذه المسألة من أجل وضع سياسات مستنيرة. فعلى سبيل المثال، جمعت هذه المبادرة المستفيدة من منح الصندوق في حزيران/يونيه ٢٠١٧ ممثلي حكومة صربيا وأعضاء البرلمان ومؤسسات مستقلة والمؤسسات الجمهورية والإقليمية للحماية الاجتماعية ومنظمات دولية وعرضت نتائج دراسة عن مختلف أشكال العنف ومظاهره التي تتعرض لها النساء ذوات

(٧) Stephanie Ortoleva and Hope Lewis, "Forgotten Sisters - A Report on Violence against Women with Disabilities: An Overview of Its Nature, Scope, Causes and Consequences", Northeastern Public Law and Theory Faculty ResearchPapers Series, No. 104 (Boston, Massachusetts, Northeastern University, 2012)

الإعاقة العقلية في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك إعطاء وسائل منع الحمل دون موافقة مستنيرة والإجهاض القسري والتعقيم والعنف الجنسي.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت ١٥ امرأة مصابة بإعاقة عقلية توجد حالياً أو كانت توجد في مركز احتجاز، في برامج تدريبية نُظمت لصالح ٦٨ من مقدمي الخدمات. وقد ساهمت النساء برؤى هامة عن تجاربهن واعتبر جميع المشاركين أن هذا النهج مبتكر وهام ومفيد. وقد أثر المشروع تأثيراً كبيراً في مجالات عدة بينها كالتالي: إطلاع الجمهور على قصص النساء، والمساهمة في تغيير الممارسات داخل مراكز الاحتجاز، وتأطير العنف أثناء الاحتجاز بوصفه موضوعاً هاماً في السياسات المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية والإعاقة.

ثالثاً - النتائج والأدلة

٢٧ - تدعو الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستثماري للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ إلى وضع إطار للنتائج لترجمة الخطة إلى نتائج قابلة للقياس. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لذلك في تقييم النتائج التي تعزى إلى المنظمات التي حصلت على منح. وتطلب هذا التقييم وضع مجموعة أساسية من المؤشرات المشتركة الموحدة التي يمكن أن تطبقها المنظمات المستفيدة من المنح والتي يمكن أن تقدم تقارير عنها. وفي أعقاب تجربة رائدة سابقة، تم اختبار نهج جديد في عام ٢٠١٦ استعرض وفقه الصندوق الاستثماري جميع التقارير المحلية قياساً على نتائج الأطر والمؤشرات الخاصة بالمشاريع، وذلك لتحديد الجهات المستفيدة من المنح التي تقيس وفق المؤشرات نفسها أو ما شابهها وتقدم تقارير عنها. واستناداً إلى هذه التجربة، تم وضع مجموعة صغيرة من المؤشرات المشتركة الموحدة في أواخر عام ٢٠١٧ لتجميع وتصنيف البيانات المتعلقة بالنتائج المماثلة التي حققتها جميع المنظمات المستفيدة من المنح. فعلى سبيل المثال، أفادت ٣٦ منظمة من المنظمات المستفيدة من المنح أنه بفضل مشاريع الصندوق الاستثماري في عام ٢٠١٧ استفاد ما لا يقل عن ١٠ ٥٤٠ امرأة وفتاة من خدمات دعم متخصصة، بما في ذلك تقديم المشورة في حالات الصدمات والملاجئ.

٢٨ - وأجريت دراسة استقصائية سنوية للشركاء للمرة الثانية في عام ٢٠١٧. وأكملت الدراسة الاستقصائية في نفس العام ١٠٩ أفراد من ٦١ منظمة يدعمها الصندوق الاستثماري حالياً. وقد ذُكرت الفائدة التي يوفرها الصندوق الاستثماري والمتمثلة في زيادة التوعية بالمشاريع والدعاية لها، حيث إن ٥٢ في المائة من المجيبين قالوا إن تمويلًا إضافيًا قد جُمع خلال فترة المنح، مما نتج عنه جمع مبلغ قدره ٦,٥ ملايين دولار كتمويل إضافي لمواصلة المشروع الذي يموله الصندوق الاستثماري أو توسيع نطاقه.

٢٩ - ومن بين الطرق التي يسهم بها الصندوق الاستثماري في توسيع قاعدة المعارف والأدلة المتعلقة بالنماذج الفعالة لمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له، سلسلة من المناسبات لتبادل المعارف. ففي أوائل عام ٢٠١٧، تمكن الصندوق الاستثماري من إجراء تحليل متعمق لنتائج أولى هذه المناسبات التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في سرايفو، البوسنة والهرسك. واجتمعت في هذه المناسبة ١٦ منظمة من ١٠ بلدان وأقاليم في أوروبا وآسيا الوسطى تشارك في تقديم خدمات متعددة القطاعات، وتلقت منحاً من الصندوق الاستثماري بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٦.

٣٠ - ومن الأمثلة على النتائج التي حددها المقيّمون المستقلون الخارجيون مشروعان في ألبانيا نفذتهما المنظمة غير الحكومية ريفلكسيون (الشبكة الألبانية لمناهضة العنف الجنساني والاتجار) بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢، مما أدى إلى إنشاء شبكة من مراكز الإيواء ومراكز تقديم المشورة للضحايا والنساء المعرضات للخطر، والموافقة على المرسوم المتعلق بإنشاء آلية إحالة وتشغيلها لمعالجة حالات العنف المنزلي واعتماد التعديلات المقترحة على القوانين. وفي أوكرانيا، نجح مشروع نفذته مؤسسة الصحة العامة في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤ يركز على النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية واللاقي يعملن في الشوارع، في إنشاء نظام للإحالة، بما يشمل التعاون مع وكالات إنفاذ القانون، وتنظيم حملة إعلامية لزيادة عدد من تصل إليهن الخدمات. وفي صربيا، قامت منظمة غير حكومية، تسمى الصندوق B92، بوضع نموذج تجربي للتمكين الاقتصادي للمضورات من العنف الجنساني والنساء من الفئات الاجتماعية المهمشة في إطار منزل آمن في سومبور. وقد أسفر تقييم المشروع عن نتيجة مفادها أنه ناجح وينبغي تكراره وزيادة تجريبه من قبل مراكز الرعاية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، مع إدخال تعديلات عليه لتكييفه مع السياق المحلي.

٣١ - وشملت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي تم التوصل إليها من خلال هذه العملية التشاركية الكيفية التي يمكن بها أن تشكل نظم الإحالة أساسا لإرساء تنسيق أشمل. وشددت المناسبة أيضا على كيفية قيام المنظمات غير الحكومية في كثير من الحالات بدور قيادي في إرساء ومواصلة التنسيق المتعدد القطاعات في تقديم الخدمات على الصعيد المحلي، والعمل كنقاط دخول للمضورات اللاقي يسعين للحصول على الخدمات، وكجهات لتقديم الدعم الطويل الأجل بوصفها من الجهات المدافعة عن الحقوق. وشدد المشاركون أيضا على أن الحوكمة والتشريع يؤديان دورا حاسما ومتعدد الأوجه في إرساء التنسيق المتعدد القطاعات ودعمه والحفاظ عليه. فعلى سبيل المثال، وصفت منظمة من كرواتيا سبق لها الاستفادة من منح الصندوق كيف رفعت دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كتكتيك لتشجيع الحكومة على تحقيق الامتثال للمعايير الدولية.

٣٢ - وخلال السنة، أجرى موظفو الصندوق الاستئماني ٣٢ بعثة رصد لمشاريع في ٢٢ بلدا، من بينها ست بعثات لتوفير التدريب والدعم للمنظمات الصغيرة. وكان لهذه البعثات مجالات تركيز متنوعة. فعلى سبيل المثال، زار الصندوق الاستئماني في آب/أغسطس مؤسسة المجتمع السندي، وهي منظمة غير حكومية تنفذ مشروعا للحد من الزواج المبكر، وذلك من أجل استعراض التقارير المالية والوثائق. وتمكن الصندوق الاستئماني من التحقق من أن هذه الجهة المستفيدة من المنح قد حققت تحسينات ملحوظة في مجال الإدارة المالية والوثائق. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن ذلك لم يتحقق على حساب عمل برنامجهم؛ فقد كان التقدم المحرز فيما يتعلق بإنجاز أنشطة المشاريع على المسار الصحيح وفي الموعد المحدد.

٣٣ - وفي نيسان/أبريل، زار الصندوق الاستئماني مشروعا ينفذه مركز دعم المرأة في أرمينيا لمنع ومكافحة العنف المنزلي. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع هذه الجهة المستفيدة من المنح وشركائها والمستفيدين من أنشطتها، تأكد الصندوق الاستئماني من أن المشروع يستخدم نهجا قائما على حقوق الإنسان وأنه أنشأ شبكة جيدة الأداء من مقدمي الخدمات. وقد أشار المركز إلى الحاجة إلى مزيد من العمل لضمان مشاركة الدولة على نحو استباقي من أجل تحقيق آلية استجابة منسقة ومستدامة.

٣٤ - وفي حزيران/يونيه، زار الصندوق الاستئماني مشروعا في مقاطعة سونيتبور في ولاية أسام الهندية، حيث تعمل إحدى منظمات المجتمع المدني، وتدعى براجيا، على التصدي للعنف ضد المرأة في المجتمعات

القبيلية التي تشكل أقليات عرقية. وفي إطار الزيارة، زار موظفو الصندوق الاستثماري قرية أمولغا واجتمعوا مع ٣٥ من أعضاء مجموعات النظراء النسائية. ويدعم المشروع برنامجا لتوزيع البذور للحدائق المنزلية، وقد ساعد هذا المشروع القرية على زراعة الخضراوات الأساسية التي تستخدم للاستهلاك المنزلي وللبيع في الأسواق المحلية. وتعمل منظمة براجيا مع ١٠٠ من مجموعات النظراء والمجالس النسائية، التي أصبحت بمرور الوقت متماسكة وناشطة بالحوية وجذبت أعضاء جددًا. كما واصلت هذه الجهة المستفيدة من المنح العمل مع ٣٠٠ من القيادات النسائية المدربة على تقديم المشورة والدعم النفسي والاجتماعي حتى يتمكن من تقديم القيادة والتوجيه لمجموعات النظراء التي تنتمي إليها. وتقوم هذه القيادات النسائية بانتظام بعقد اجتماعات ومناقشة القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة وإيجاد الحلول بغية إشراك المجموعات النسائية التي تضم ٢٧٥٧ من الأعضاء. وقد بينت زيارة الرصد بوضوح نطاق مجالات التقارب حيث يمكن للعمل الذي يؤديه كل من منظمة براجيا والصندوق الاستثماري أن يعزز كل منهما الآخر، على سبيل المثال في الحصول على إمكانية الوصول إلى الأجهزة الحكومية المعنية واستخدام التعلم المكتسب من المشروع لإرشاد المبادرات المستقبلية.

رابعاً - النتائج القائمة على الاستراتيجية

٣٥ - يواصل الصندوق الاستثماري توجيه دعمه للأهداف الرئيسية المحددة في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وهي: دعم العمل المتعلق بالوقاية الأولية من العنف ضد النساء والفتيات؛ وزيادة وتحسين خدمات الدعم المتاحة للمضرورات من العنف؛ وتعزيز تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية. ويرد فيما يلي بعض الإنجازات الرئيسية ومجالات التقدم الذي أحرزته الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستثماري في السعي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية.

٣٦ - سعت عدة مشاريع يدعمها الصندوق الاستثماري في عام ٢٠١٧ إلى كفالة أن تسن القوانين الوطنية بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية، وأن تنفذ الضمانات الموعودة على أرض الواقع بالنسبة للنساء والفتيات. ففي نيبال، على سبيل المثال، نفذت منظمة مستفيدة من منح الصندوق تسمى Restless Development Nepal (تنمية لا تكل في نيبال)، في شراكة مع منظمات غير حكومية محلية، مشروعاً لإلغاء الممارسة التقليدية الضارة المسماة تشهبوادي، التي تنطوي على عزل النساء والفتيات في فترة الحيض، مما يعرضهن لخطر انتهاكات أخرى. وقد حظرت المحكمة العليا هذه الممارسة، واعتُبرت جريمة في آب/أغسطس ٢٠١٧، حيث كانت تلك المنظمة بين المؤسسات التي قامت بدور أساسي في سن القانون الجديد. وفي الآونة الأخيرة، ركزت هذه المنظمة على التطوير المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني وبناء القدرات لتنفيذ التشريعات والقضاء على ممارسة تشهبوادي في نهاية المطاف.

٣٧ - واستخدم المشروع أسلوب تعليم النظراء الذي يقوده الشباب لمعالجة قضايا حساسة مثل الصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن نشر المعلومات عن القوانين والسياسات. وقام أعضاء مجموعات شبابية أيضاً بمبادرات لنشر رسالة "العناصر الستة" (الصحة والسلامة والنظافة الصحية والتعليم والتغذية والدعم) في المجتمع. وأظهر استعراض لمنتصف المدة أن جميع النساء والفتيات اللواتي شملتهن دراسة استقصائية أجرتها منظمة "تنمية لا تكل في نيبال" أفدن بأنهن انتظمن في المدرسة أو عملن بصورة منتظمة أثناء الحيض في الأشهر الثلاثة السابقة. ويشير هذا إلى تغيير هام مقارنة بالدراسة الاستقصائية الأساسية، التي أفاد فيها ما يقرب من ٧ في المائة ممن شملتهن الدراسة بعدم ذهابهن إلى المدرسة أثناء فترة

الحيض. وبالإضافة إلى ذلك، اكتسبت ١١ ١٨٠ شابة وفتاة معرفة بممارسة تشهوبادي، والعنف القائم على نوع الجنس، وصور التمييز الأخرى من خلال الجلسات المدرسية والزيارات المنزلية وجلسات التوعية.

٣٨ - وفي تونس، تعمل مؤسسة CIDEAL، وهي منظمة إنمائية، على جعل الالتزام بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك القضاء على العنف ضد المرأة، وهو التزام مكرس في دستور عام ٢٠١٤، حقيقة واقعة. ويعمل هذا المشروع المدعوم من الصندوق الاستئماني على تحسين سبل الاحتكام إلى القضاء والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الحيوية في ولاية الكاف، بما في ذلك عن طريق مركز المناورة، وهو المركز الوحيد الذي يقدم خدمات متعددة القطاعات للمضرووات من العنف المنزلي في الشمال الغربي من البلد. وتساعد الإدارة القانونية في المركز النساء في الإجراءات القانونية المتعلقة بالعنف والطلاق ومدفوعات النفقة ورعاية الأطفال وإعانات السكن. وخلال عام ٢٠١٧، قدمت الإدارة القانونية في المركز المساعدة إلى ٩٩ امرأة، وتم كسب ١٩ قضية.

ألف - منع العنف ضد النساء والفتيات

٣٩ - يمثل تغيير المواقف والمعتقدات وأنماط السلوك جزءاً أساسياً من التقدم المحرز صوب عالم خال من العنف. وتستخدم الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني طائفة واسعة من النهج لتحقيق النتائج التي تبين كيف يمكن للتدخلات أن تغير العادات والمؤسسات والممارسات التي تعتبر العنف ضد النساء والفتيات أمراً طبيعياً.

٤٠ - ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، على سبيل المثال، تعمل منظمة نسائية محلية تسمى Equality for Growth (المساواة من أجل النمو) على النهوض بالحقوق الاقتصادية للمرأة والحد من خطر تعرضها للعنف وذلك عن طريق إيجاد بيئات آمنة في ست أسواق توجد في مقاطعتين بدار السلام. وشارك نحو ٢٠٨١ من تجار الأسواق الستة (٣٥٤ رجلاً و ٧٢٧ امرأة) في الحملات المتعلقة بأسباب العنف القائم على نوع الجنس وآثاره، فضلاً عن كيفية التعامل مع المسائل في الأسواق وكيفية الإبلاغ عن الحالات. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٧، أجرت تلك المنظمة عدة زيارات مع صحفيين إلى الأسواق الستة. وخلال الزيارات، قال الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم إن الوضع قد تحسن، مقارنة بما كان عليه قبل المشروع. وقالوا إن الفضل في الإسهام في الحد من العنف ضد المرأة يعود إلى أنشطة من قبيل جلسات التوعية التي أجريت في السوق بشأن العنف القائم على نوع الجنس، وفرض غرامات على مرتكبي أعمال العنف، والجلسات التثقيفية التي نظمها المساعدون القانونيون وناشطون في الأوساط القانونية. وتشير التقارير إلى أن حالات العنف ضد المرأة قد انخفضت بنسبة الثلث.

٤١ - ونفذت الوكالة الأسقفية للإغاثة والتنمية مشروعاً يعالج العنف القائم على نوع الجنس في ليبيريا بعد انتهاء النزاع من خلال إشراك منظمات مشتركة بين الأديان ومنظمات مسيحية وإسلامية في ست مقاطعات في غراند كيب ماونت وريفريسيس. وأظهر تقييم لمنتصف المدة أن النسبة المئوية للزعماء الدينيين الذين أفادوا أنهم جاهروا بمناهضة العنف ضد النساء والفتيات في السنة السابقة ازدادت من ٢٧ في المائة عند بداية المشروع إلى ١٠٠ في المائة. وقد وصلت رسالة الزعماء الدينيين إلى نحو ٨ ٣٠٠ من أعضاء الكنائس والمساجد لديهم، وتم إبلاغهم عن كيفية الحصول على الخدمات. ويتصدى الزعماء الدينيون بصورة متزايدة للوصم المتأصل عن طريق المجاهرة بمناهضة الممارسات التي تعرض النساء والفتيات

للخطر أو تضر بهن، والأهم من ذلك، أنهم يسترشدون بالمعارف التي اكتسبوها عن مختلف صور العنف أثناء إسدائهم المشورة للأسر أو إحالة القضايا إلى مقدمي الخدمات.

باء - تعزيز تنفيذ القوانين والسياسات

٤٢ - أسس اتحاد المحامين الشباب في أذربيجان مشروعاً بدعم من الصندوق الاستئماني لتزويد المرأة بخدمات الدعم القانوني والطبي والنفسي مجاناً، فضلاً عن تقديم ملاذ من عنف العشير وعنّف أفراد الأسرة؛ وأنشأ المشروع الملجأ الوحيد الذي يعمل حالياً في البلد لاستقبال المضرورات من العنف. وكان هذا المشروع في جزء منه استجابةً للملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التقرير الدوري الخامس لأذربيجان. فقد دعت اللجنة أذربيجان إلى ضمان حصول ضحايا العنف من النساء والفتيات على وسائل الانتصاف والحماية الفورية، بما في ذلك توفير عدد كاف من الملاجئ الملائمة في جميع المناطق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفادت ٢٠٣ من المضرورات من العنف المنزلي اللواتي أتبن إلى المركز مما يقدمه من خدمات إعادة التأهيل والحماية والخدمات القانونية والطبية. وعلاوة على ذلك، استفادت ٣٠ امرأة من المنح الصغيرة، الأمر الذي ساعدهن على تحقيق الاستقلال المالي، الذي يمثل عاملاً هاماً للقضاء على العنف المنزلي. وحتى الآن، تم دعم أو إنشاء ١٧ مؤسسة أعمال في إطار أنشطة المشاريع المتعلقة بتمكين النساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف المنزلي. وهي مؤسسات أعمال صغيرة ومتنوعة ومزدهرة. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد تنظيم سلسلة من جلسات التوعية، تكوّن لدى ٦٨٠ من الفتيان والرجال فهم أفضل للعنف المنزلي وآثاره السلبية على المجتمع المحلي ولآليات الحماية المتاحة، بما في ذلك الخدمات التي يقدمها الملجأ المذكور. وكشف تحليل استبيانات التقييم السابقة واللاحقة لجلسات التوعية عن زيادة كبيرة في المعرفة والوعي بالقضايا بين الفئات المستهدفة.

٤٣ - وينفذ قسم دعم الضحايا التابع للدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية مشروعاً حالياً يستغرق ثلاث سنوات ويستند إلى الإنجازات التي حققها مشروع سابق مدعوم من الصندوق الاستئماني لتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين إمكانية الاحتكام إلى القضاء بالنسبة للنساء اللائي تعرضن للعنف القائم على نوع الجنس في ظل نظام الخمير الحمر في السبعينيات من القرن الماضي. وقد تم خلال عام ٢٠١٧ تقديم الدعم اللوجستي إلى ٢٥٥ من المدعين المدنيين وضحايا العنف القائم على نوع الجنس من أجل المشاركة في جلسات المحاكم والمنتديات. ويعمل قسم دعم الضحايا أيضاً للمساعدة في ربط المنفذين مع مصادر التمويل. فعلى سبيل المثال، تلقى أحد مشاريع التعويضات المقترحة البالغ عددها ٢٢ مشروعاً، وهو مشروع "بكا سلا"، المرتبط بالزواج القسري في ظل نظام الخمير الحمر، قرابة ٥٠٠.٠٠٠ دولار لتنفيذه، وذلك بتنسيق من القسم. وقد أجرى القسم مقابلات مع حوالي ٨٠ مدعياً مدنياً بشأن التمييز ضد نساء وفتيات أكرهن على الزواج في مجتمعاتهن المحلية، وخلص إلى أن التمييز قد خفض انخفاضاً كبيراً بسبب تغير الحالة الاجتماعية والاقتصادية في كمبوديا وازدياد الفهم والتعاطف تجاه المضرورات.

جيم - تمويل المشاريع التي تسعى إلى ضمان إتاحة فرصة الحصول على الخدمات المتعددة القطاعات

٤٤ - يركز مشروع ينفذه معهد التنمية والصحة المجتمعية في كين شيونغ بمقاطعة تاي بين في فيت نام على عنف العشير خلال فترة الحمل والرضاعة، وهي مسألة صحية عالمية تبعث على الجزع ولا تحظى بالاهتمام الكافي. وخلال السنة الثانية من المشروع، تمكن موظفو الخدمات الصحية المجتمعية من الوصول إلى ٢٨٢ امرأة ضمن الفئة المستهدفة، كما تم تلقي ١٥٣ مكالمات عبر الخط الساخن لطلب المزيد من خدمات المشورة بشأن العنف المنزلي، وتلقت ٢٧٤٨ امرأة المشورة بشأن عنف العشير من خلال الزيارات المنزلية. وأفادت نسبة تصل إلى ٥٠ في المائة من النساء في الفئة المستهدفة بأنهن أصبحن بعد تلقي الخدمات أقدر على تحديد مختلف أنواع عنف العشير وعلى وضع خطط لحماية أنفسهن. وأفاد نحو ٨٢ في المائة من العملاء الإناث بأنهن راضيات عن الخدمات المقدمة. ومكّن التدريب المتقدّم على خدمات الفحص العاملين في مجال الخدمات الصحية المجتمعية والعاملين الصحيين في القرى من تحديد المضوررات من عنف العشير في عملهم اليومي.

٤٥ - ويتناول مشروع نفذته جمعية "تشيغا! بايتا" تداعيات تفشي العنف الجنسي الذي اتسم به الاحتلال الإندونيسي لتي مور - ليشتي (١٩٩٩-١٩٧٥). وعمل المشروع مباشرة مع مجموعات من المضوررات من هذا العنف في جميع مقاطعات تيمور - ليشتي الـ ١٣ ومع منظمة غير حكومية نسائية وطنية لحث واضعي السياسات والبرلمانيين على وضع وتنفيذ سياسات محددة من أجل النساء اللائي تعرضن لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة، التي خلصت إلى أن الاغتصاب أثناء الاحتلال كان ممنهجا وواسع الانتشار، ويمثل جريمة ضد الإنسانية.

٤٦ - وفي عام ٢٠١٧، واصل المشروع تطوير قاعدة بياناته المتعلقة بالنساء اللائي تعرضن للعنف في الماضي والحاضر، فضلا عن الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي. وتضم قاعدة البيانات حاليا ٤٨٢ حالة، مما يوفر أساسا سليما للدعوة وإصدار التوصيات في مجال السياسات. وقد نُشرت أو أوشكت على النشر ثلاثة تقارير (بشأن المضوررات من العنف، والأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب، وصندوق استثماري وطني للضحايا) باللغة الإنكليزية ولغة تيتوم. وخلال جزء من العام، ركزت البحوث الميدانية على الأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسي أثناء الاحتلال الإندونيسي. وتقدم رواياتهم معلومات قيمة عن وضع أمهاتهم وكذلك عن تجارب التهميش والتمييز المتكررة عبر الأجيال. وتسلّط كلمات المشاركين الضوء بصورة مؤثرة للغاية على تركة هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان: "إن الألم ليعتصر قلوبنا ورؤوسنا من قُرب التفكير فيما يقوله الناس، ثم تصير أعيننا مثقلة بالدموع فتصبح أحداث الماضي حملا يثقل كاهلنا ولكننا نظل أقوياء في داخلنا". وهذه الروايات فريدة أيضا من حيث أن العديد منهم كان يحكي تجربته للمرة الأولى. فقد أبدى عدد متزايد من هؤلاء النساء ثقة بالنفس في قدرتهن على تنظيم أنفسهن والدفاع عن حقوقهن. وبدأت عملية مماثلة مع أطفال النساء المضوررات.

٤٧ - وفي كوت ديفوار، تعمل منظمة حياة الأطفال في المناطق الريفية (Children's Life in Rural Area) على إشراك مجتمعات محلية بأكملها، بما في ذلك الزعماء المحليون والمعلمون، في وضع آليات مؤسسية قائمة على المجتمع المحلي لمنع العنف ضد المرأة والفتاة والتصدي له والقضاء على التمييز ضد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي الأشهر الستة الأولى من السنة، وصلت تلك المنظمة

المستفيدة من المنح إلى ٥٨٨ ٢ فردا من أفراد المجتمع المحلي، منهم ٥٠ من الزعماء الذكور، من خلال جلسات التوعية التي نظمتها بشأن كيفية تهيئة بيئة أكثر أمنا للنساء في المجتمعات المحلية. وقد لاحظت النساء اللاتي شاركن أزواجهن في جلسات التوعية للرجال تحسنا في سلوك أزواجهن نحوهن.

٤٨ - ولاحظ المشروع، المقرر أن يستمر حتى نهاية عام ٢٠١٨، إحراز تقدم بالفعل في المجالات الرئيسية، فيما يعزى إلى جلسات التوعية المكثفة التي قُدمت في المحليات. فلم يُبلَّغ عن أي حالات تشويه للأعضاء التناسلية للإناث في القرية منذ بداية عام ٢٠١٧. وتشكلت فرق من الشباب في ٧ من أصل المجتمعات المحلية الـ ١٠ التي يُنفذ المشروع فيها، لتكون في حالة تأهب لمخاطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وثمة قوانين مجتمعية قائمة كما وُضعت خطط للعمل المجتمعي، باستخدام تصميم المشاريع التشاركية بالتعاون مع الحكومة المحلية، من أجل تثبيط العنف ضد المرأة والتصدي له. ومنذ تنفيذ الخطط، سُجِّل انخفاض ملحوظ في مستويات العنف البدني والعاطفي ضد المرأة. وتقوم المجتمعات المحلية العشرة بوضع وتنفيذ خطط عمل تشمل التعويض عن الإيذاء العقلي وترفض بصفة متزايدة قبول التسويات خارج المحاكم في حالات العنف الجنسي، وتعزز الأحكام المجتمعية لزيادة حماية النساء والفتيات.

٤٩ - ويعمل مشروع نفذته جمعية التعاون من أجل السلام (Asamblea de Cooperación por la Paz) في السلفادور، وهو بلد سجل أعلى معدلات لقتل الإناث في العالم، على تحسين الاستجابات المؤسسية للعنف ضد المرأة والفتاة، وتعزيز مهارات الرقابة والدعوة لدى المنظمات النسائية والشبابية المحلية. وفي البلديات الثلاث التي نفذ فيها المشروع، شاركت ٣٥٩ امرأة في مبادرات رامية إلى تحسين مهاراتهم القيادية فيما يتعلق بممارسة الحق في حياة خالية من العنف. وإضافة إلى ذلك، حصلت ٥١١ امرأة ممن تعرّضن للعنف على الدعم، تمثيا مع البروتوكولات المتفق عليها. وشارك ١٣٠ شخصا على الأقل، منهم أفراد من عامة الجمهور وصناع القرار، في عرض لكتاب مسموع بشأن العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان للمرأة. وأذيعت الحلقات الـ ٢٤ للكتاب المسموع فيما لا يقل عن ثمانية من المنافذ الإعلامية، ووصلت إلى ما لا يقل عن ٢٠.٠٠٠ شخص. وشُكِّلت ثلاث شبكات محلية لمواصلة أعمال التدريب وبناء القدرات والتعاون مع مؤسسات الدولة لكفالة التنسيق الفعال للجهود الرامية إلى إنهاء العنف والتصدي له.

دال - الدعوة إلى حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات وكفالتهم

٥٠ - تعمل المشاريع التي يدعمها الصندوق الاستئماني على الوصول إلى المجتمعات المحلية والأفراد في جميع أنحاء العالم، بمن في ذلك النساء والفتيات غير الحاصلات على خدمات كافية اللاتي غالبا ما يُكْرَم معرّضات للعنف بدرجة زائدة ليس بسبب نوع جنسهن فحسب، وإنما أيضا بسبب عوامل مثل الأصل العرقي أو الميل الجنسي أو الإعاقة. ولا يزال الصندوق الاستئماني يعمل تحت مظلة خطة عام ٢٠٣٠ لتحقيق هدف عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٥١ - وفي مصر، نفّذت مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية الشاملة مشروعا عملت فيه مع النساء والفتيات اللاتي تعرّضن للعنف، والعاملات المنزليات، والمشتغلات بالجنس، والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في اثنتين من التجمعات السكنية العشوائية المهمشة في القاهرة هما عزبة المهجّانة والمرج. وأنشأت المنظمة مركزا للخدمات المجتمعية في إطار الجهود الرامية إلى تحسين فرص حصول المضرورات من العنف على الخدمات الأساسية، مثل الدعم القانوني والدعم النفسي الاجتماعي. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدم المشروع مجموعة شاملة من الخدمات لفائدة ٢١١ من النساء

والفتيات. وواصل المشروع تقديم الدعم إلى العاملات المنزليات في المجتمعات المحلية المستهدفة، وأجرى مناقشات فردية متعمقة معهن، من أجل تحديد المشاكل التي يواجهنها في حياتهن اليومية، واستكشاف الحلول الممكنة. ومن بين ١٨ عاملة منزلية تلقت دعماً مباشراً، حصلت ٧ على الدعم النفسي، واستفادت ٥ من الدعم القانوني، و ٢ من التماس المشورة والفحوص بصورة طوعية للأمراض المنقولة بالدم، بينما أحييت ٥ عاملات إلى جهات أخرى مقدمة للخدمات، بعضهن من أجل الوصول إلى أنشطة مدرة للدخل لتمكينهن من تحسين حالتهم الاقتصادية، وذلك بهدف معالجة أحد الأسباب الهيكلية التي تجعلهن عُرضةً للعنف وسوء المعاملة. ومكّن المشروع ما مجموعه ٤٢٧ ١ من النساء والفتيات من الفئة المستهدفة من الحصول على خدمات من أجل تحسين رفاههن وسلامتهن.

٥٢ - وشهدت الأوكشاك الاجتماعية القانونية/مراكز التمكين التي أنشأتها مؤسسة الشهاب في ١٠ مناطق، في عام ٢٠١٦، زيادة عدد الزوار والمتصلين بخطوط المساعدة إلى أكثر من الضعف في عام ٢٠١٧، مقارنةً بالسنة السابقة. وتلجأ المضرورات من العنف العائلي والعنف في المجتمع المحلي إلى تلك المراكز للتماس التوجيه وتوثيق حالاتهن. وقد أفدن بشعورهن بقدر كبير من الطمأنينة أثناء التعامل مع مقدمي الرعاية وأعرين عن تقديرهن للدعم الذي يتلقينه والذي ساعدهن على عرض قضاياهن بثقة أمام مسؤولي الشرطة وغيرهم من السلطات المختصة.

٥٣ - ونفذت رابطة رينبو سكاى التايلندية (Rainbow Sky Association of Thailand) مشروعاً مدته ثلاث سنوات في أربع مناطق لتمكين المثليات ومغايرات الهوية الجنسانية وبناء قدرتهن في مجالي حقوق الإنسان والدعوة داخل مجتمعاتهن المحلية ولدى الوكالات الحكومية المختصة. ويقر قانون الرعاية الاجتماعية الوطني لعام ٢٠١٢ بالتنوع الجنسي، ولكن تنفيذ القانون كان جزئياً ولا تعالج الاستراتيجية الوطنية المعنية بالإيدز احتياجات المثليات ومغايرات الهوية الجنسانية معالجة كاملة. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، وصلت الرابطة إلى ١٦ ٠٦٣ شخصاً من خلال مبادرات متنوعة، منها حلقات عمل لبناء القدرات، وخدمات الخط الساخن وخدمات على الإنترنت، ومراكز صحية مجتمعية، وخدمات توعية.

٥٤ - وفي إطار المشروع الممتد لفترة ثلاث سنوات، تابعت وحدة الرصد والتقييم التابعة للرابطة مع المشاركات المدربات البالغ عددهن ١١٣ مشاركة، بعد مرور ثلاثة أشهر ثم ستة أشهر على التدريب. وأشارت التعليقات المستمدة منهن إشارة واضحة إلى كيفية مساهمة المشروع في تغيير حياة الناس إلى الأفضل. وحسبما قالت امرأة في بانكوك من مغايرات الهوية الجنسانية تبلغ من العمر ٢٩ عاماً: "أصبحت أكثر ثقةً وأتحلى بالشجاعة الكافية للدفاع عن نفسي حينما تُنتهك حقوقي. وأنا فخورة بنفسي وأصبحت أكثر فهماً للآخرين". وأشارت كثيرات إلى زيادة معرفتهن بالعنف والوصم والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وزيادة ثقتهن في التصدي لها. وكانت خدمات الإنترنت والخط الساخن التي تقدم المساعدة عند حدوث العنف مفصلة وموصولة بلجنة القضاة المعنية بقضايا العنف الجنساني التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري. وأشار كثير من الناس إلى زيادة قدرتهم على التماس المساعدة عند حدوث العنف. وكانت إحدى النتائج الملموسة متعلقة بحالة في مقاطعة يالا الجنوبية، حيث ذهبت أربع مثليات، بصحبة أحد زعماء المجتمع المحلي المتلقين للمنح، إلى الشرطة للإبلاغ عن حادثة اعتداء جنسي. ودعمت الرابطة صاحبات الشكوى طوال إجراءات المحكمة.

٥٥ - وفي نيكاراغوا، تعمل المنظمة النسائية مادري MADRE مع شريك قديم، هو المنظمة المحلية لـنساء الشعوب الأصلية المسماة وانغكي تانغني Wangki Tangni، من أجل الحد من العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية في ٦٣ مجتمعا محليا في ميسكيتو. وتعيش النساء المستهدفات بالمشروع في مجتمعات محلية نائية على ساحل شمال الأطلسي لنيكاراغوا، ولذا يكاد يكون من المستحيل عليهن الوصول إلى الملاجئ أو الموارد المحلية. ويهدف المشروع إلى الدعوة إلى التنفيذ الفعال لقانون نيكاراغوا رقم ٧٧٩، المتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة، في هذه المجتمعات المحلية، والاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات مع الجهات المعنية المحلية من أجل منع العنف وتسخير نظام القضاء العرفي لحماية النساء والفتيات. وأفادت النساء بأنهن يشهدن انخفاضاً في معدل العنف داخل بيوتهن ومجتمعاتهن المحلية بسبب زيادة معرفتهن بحقوقهن والقوانين التي تحميها. وقام المشروع بتدريب ٣٠ امرأة على البث الإذاعي وإعداد التقارير ووزع ٤٠٠ جهاز راديو يعمل بالطاقة الشمسية للتأكد من تمكن الجميع من الاستماع إلى البرامج الإذاعية، وهي البرامج الوحيدة التي تبث في ميسكيتو وتصل إلى ١١٥ مجتمعا، على مدار ستة أيام في الأسبوع. وأفد أن الرجال الذين يشاركون في هذا المشروع والذين يستمعون إلى البرامج الإذاعية لمنظمة وانغكي تانغني أصبحوا أكثر دعماً لحقوق المرأة وأقل عنفاً. وأعربت النساء عن تحليهن بالثقة الكافية للدفاع عن حقوقهن نتيجة حلقات العمل والبرامج الإذاعية. وتعهد كل من المجتمعات المحلية الـ ٤٢ في الأقاليم السبعة بإعداد وتنفيذ فعاليات ثقافية وتشكيل فرق داخل المجتمعات المحلية.

خامسا - آفاق المستقبل

٥٦ - كان عام ٢٠١٧، من نواح عديدة، عام زيادة الوعي بالتهديدات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني في جميع أنحاء العالم وبال الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات على الصعيد العالمي لإخراج تلك القضية إلى دائرة الضوء. وهو نتاج الجهود الطويلة الأمد لإمالة اللثام عن ظاهرة انتشار العنف ضد المرأة والفتاة التي تتخذ أشكالاً عديدة، وتؤثر على الناس في كل مناحي الحياة وجميع أنحاء العالم. وقد اتضح أن الانتهاكات التي كُشِف عنها في الحياة العامة كانت معروفة أو مشتبهاً في حدوثها منذ سنوات، بل منذ عقود في بعض الحالات.

٥٧ - ومثلت ظاهرة الوسمة #MeToo نقطة فاصلة للكثيرات في جميع أنحاء العالم. ومن المؤكد أنه بالنسبة لملايين المضطربين اللائي جاهرن، فضلا عن اخترن عدم المجاهرة أو عجزن عنها، كانت تلك لحظة تضامن مهمة في جميع البلدان والقارات والثقافات. وقد بثت جرعة جديدة من النشاط في أولئك الذين يصرون على أن العنف ضد المرأة والفتاة أمر غير مقبول ويمكن وقفه. وذلك التأكيد هو نقطة البداية لعمل الصندوق الاستئماني. وتمثل الإنجازات التي حققتها الجهات المتلقية للمنح الخطوة التالية التي تظهر كيف يمكن تحقيق ذلك التأكيد.

٥٨ - وتعمل الجهات المستفيدة من المنح في جميع أنحاء العالم، من خلال التركيز على النتائج والاستدامة، على إيجاد الحلول وتنفيذها والمساهمة في فهمنا العام للاستراتيجيات الفعالة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة. وغالبا ما تقوم بذلك اعتمادا على استثمارات مالية متواضعة نسبيا. وقد تبين من تقييمات الصندوق الاستئماني أن عاملين رئيسيين هما محور المبادرات الناجحة: التعاون ومشاركة القواعد الشعبية المحلية في إعداد المشاريع. وقد ساهم التركيز على تمويل المشاريع النابعة من المجتمعات المحلية، إلى جانب قيام الصندوق الاستئماني ببناء قدرات الجهات المتلقية للمنح، مساهمة كبيرة

في أثرها واستدامتها بصفة عامة. وسيواصل الصندوق الاستثماري تعزيز دعمه للمنظمات النسائية الصغيرة واستكشاف إمكانات المنح الصغيرة. والتركيز على الاستدامة والأثر يقود الصندوق الاستثماري أيضا إلى النظر في تمديد فترات المنح إدراكا منه للوقت اللازم لإحداث تغيير في المواقف.

٥٩ - ويدرك الصندوق الاستثماري تمام الإدراك الدور الفريد الذي يضطلع به، ويواصل استكشاف سبل جديدة لتوسيع نطاق تعاونه مع الجهات المانحة والشركاء لتوفير الموارد اللازمة للمشاريع الإبداعية التي تُطرح كل سنة. وسينظر أيضا في استكشاف سبل المساهمة بخبرته في مبادرات أوسع نطاقا، مثل مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمعنية بمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وتمثل خطوة محمودة إلى الأمام في إطار الجهود المتواصلة المبذولة لضمان أن تجتذب جهود التصدي للعنف ضد المرأة الموارد اللازمة.

٦٠ - وقد سلّط العالم انتباهه بصورة مكثفة في عام ٢٠١٧ على قضية العنف الجنسي الجنساني وكيفية إخلالهما بفرص الحياة للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم وتقييدهما لها. ويتمثل التحدي الذي يواجهه جميع من يعملون من أجل تغيير هذا الواقع في ترجمة هذا الوعي إلى تغيير فعال ومستدام، وكما يتضح من هذا التقرير، لم يقتصر دور الجهات المستفيدة من المنح على مواجهة هذا التحدي فحسب، وإنما تعمل أيضا بشكل متزايد على تشكيل الاستجابة وبيان كيف يمكن تكثيف مبادراتها وتعزيزها من أجل المضي قدما بثقة نحو مستقبل خال من العنف ضد المرأة والفتاة في كل مكان. وسيواصل الصندوق الاستثماري دعم الثقة المتزايدة وتعبيئة المجموعات العاملة من أجل مستقبل خال من العنف ضد المرأة والفتاة في كل مكان.